الأمم المتحدة

مجلس الأمن

PROVISIONAL
S/PV.2482
24 October 1983
ARABIC

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثانية والثمانين بعد الألفين والأربعمائة

المعقودة بالمقر في نيويورك
يوم الجمعة ، ٢١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٣ ، الساعة ١٠/٣٠

الرئيس :	السيد صلاح	(الأردن)
الأعضاء :	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	السيد ترويانوفسكي
	باكستان	السيد شاه نواز
	بولندا	السيد ناتورف
	توغو	السيد أكاكبو
	زائير	السيد اومبا دى لوتيت
	زمبابوى	السيد ماشينغادزى
	الصين	السيد لينغ كنغ
	غيانا	السيد كران

../..

يتضمّن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات . وينبغي ارسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بادارة شؤون المؤتمرات:

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

فرنسا	السيد رابين
مالطة	السيد بورغ
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	السير جون طومسون
نيكاراغوا	السيد شامورو مورا
هولندا	السيد ميسمان
الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كلارك

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٢٥

اقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال .

الحالة في ناميبيا

رسالة مؤرخة في ١٧ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٣ وموجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للسنغال لدى الأمم المتحدة (S/16048)

رسالة مؤرخة في ١٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٣ وموجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للهند لدى الأمم المتحدة (S/16051)

تقرير آخر للأمين العام بشأن تنفيذ قراري مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) و ٤٣٩ (١٩٧٨) المتعلقين بمسألة ناميبيا (S/15943)

الرئيس : وفقا للمقرر المتخذ في الجلسة الحادية والثمانين بعد الألفين والأربعمائة ، أدعو ممثل السنغال الى الجلوس الى طاولة المجلس .

بناء على دعوة الرئيس شغل السيد ساري (السنغال) المقعد المخصص له الى طاولة المجلس .

الرئيس : وفقا للمقرر المتخذ في الجلسة الحادية والثمانين بعد الألفين والاربعمائة ، أدعو رئيس مجلس الأمم المتحدة لناميبيا وسائر اعضاء وفد المجلس الى الجلوس الى طاولة مجلس الأمن .

بناء على دعوة الرئيس ، شغل السيد لوساكا (زامبيا) رئيس مجلس الأمم المتحدة لناميبيا وسائر اعضاء الوفد المقاعد المخصصة لهم على طاولة المجلس .

الرئيس : وفقا للمقرر المتخذ في الجلسة الحادية والثمانين بعد الألفين والأربعمائة ، أدعو السيد بيترمويشيهانجي الى الجلوس الى طاولة المجلس .

بناء على دعوة الرئيس ، شغل السيد بيتر مويشيهانجي (المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية) المقعد المخصص له على طاولة المجلس .

الرئيس : وفقا للمقرر المتخذ في الجلسة الحادية والثمانين بعد الألفين والأربعمائة ، أدعو ممثلي اثيوبيا وانغولا والجماهيرية العربية الليبية وجمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب افريقيا وزامبيا وسيراليون وكندا وكوبا ونيجيريا والهند ويوغوسلافيا الى شغل المقاعد المخصصة لهم الى جانب قاعة المجلس .

بناء على دعوة الرئيس ، شغل السيد ولد (اثيوبيا) ، والسيد فيفوريدو (انغولا) ، والسيد التريكي (الجماهيرية العربية الليبية) ، والسيد روبيا (جمهورية تنزانيا المتحدة) ، والسيد فون شير نديغ (جنوب افريقيا) ، والسيد كوندا (زامبيا) ، والسيد كورومـا (سيراليون) والسيد بيليتييه (كندا) ، والسيد ارومنا اوليفا (كوبا) والسيد فافـووورا (نيجيريا) ، والسيد كريشنان (الهند) والسيد غولوب (يوغوسلافيا) المقاعد المخصصة لهم على جانب طاولة المجلس .

الرئيس : اود أن احيط اعضاء المجلس علما بأنني تلقيت رسائل من ممثلي جمهورية المانيا الاتحادية وبوتسوانا وفنزويلا وموزامبيق يطلبون فيها دعوتهم للاشتراك في مناقشة البند المطروح على جدول أعمال المجلس .

ووفقا للممارسة المتبعة ، فانني اقترح ، بموافقة المجلس ، دعوة هؤلاء الممثلين الى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت ، وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت .

نظرا لعدم وجود اعتراض فقد تقرر ذلك .

بناء على دعوة الرئيس ، شغل السيد فان ويل (جمهورية المانيا الاتحادية) والسيد لوغويلا (بوتسوانا) والسيدة كورونيل دي رودريغس (فنزويلا) والسيد دوس سانتوس (موزامبيق) المقاعد المخصصة لهم على جانب طاولة المجلس .

الرئيس : يستأنف مجلس الأمن نظره الآن في البند ٢ من جدول الأعمال . وأود ان الفت نظر أعضاء المجلس الى الوثيقة S/16052 التي تتضمن نص مذكرة شفوية مؤرخة في ٢٠ تشرين الأول /اكتوبر ١٩٨٣ وموجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لغينيا لدى الأمم المتحدة . المتكلم الأول المسجل على قائمتي هو ممثل أنغولا ، وأدعوه الى الجلوس الى طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد فيغوريدو (أنغولا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي الرئيس، باسم وفد بلادي أرجوكم أن تتقبلوا أطيب تمنياتنا بمناسبة تبوئكم رئاسة المجلس . كما اغتنم هذه الفرصة لامتداح السفير نويل سينكليز على عمله بصفته رئيسا للمجلس في الشهر الماضي .

لقد انتهت للتو المناقشة العامة السنوية في الجمعية العامة . ولقد استمعنا الى الاعلان عن مبادئ سامية ومشاعر نبيلة ومعتقدات عميقة وعقائد مقدسة . واستمعنا الى الخطابة المنمقة الطنانة والتعاليم . كما استمعنا الى عبارات الحكمة والتضامن والتأييد . وقد عرضت علينا وثائق وتقارير عدة بشأن مختلف المشاكل الدولية ومصادر التوتر والنزاع .

بيد أن الازمات لا تزال قائمة في جميع أنحاء العالم ولا توجد اى اشارة تشير الى انحسارها . والكثير منها يزداد حدة . واحدى أخطر المشاكل التي تهدد السلم والأمن الدوليين هي واحدة من أقدم المشاكل المعروضة على الأمم المتحدة وأعني بها الاحتلال غير الشرعي لناميبيا من جانب القوات المسلحة العنصرية لجنوب افريقيا وادارتها العنصرية . ان هذا الاحتلال لاقليم ناميبيا ، وهذا القمع لشعب ناميبيا ، وهذا الاستغلال للموارد البشرية والطبيعية لناميبيا مافتئت تخضع ، في السنوات الأخيرة ، لمختلف العمليات وقد أعطاها نظام الاحتلال والفصل العنصري في جنوب افريقيا تسميات مختلفة ، وكلها ترمي الى أن يصبح الاحتلال أكثر استساغة لدى غالبية سكان ناميبيا وأكثر قبولا لدى الناقدين . بيد أن شعب ناميبيا ، بقيادة حركة تحريره الوطني ألا وهي المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية " سوابو " ، يرفض المحاولات المخادعة كما أن الشعوب التقدمية في جميع أنحاء العالم تنكر الشرعية التي يريد نظام الفصل العنصري ان يضفيها على وليده غير المشروع المتمثل في نظام الفصل العنصري في ويندهوك الممتد الى ناميبيا .

ومنذ سنة ١٩٧٨ ما فتئت ادارة جنوب افريقيا تستغل الموقف بطرق معقدة أخرى ، باعطاء وعود زائفة للأمم المتحدة وتأكيدات باطلة للمجتمع الدولي مع استمرارها ، في نفس الوقت ، في غطرستها وتدعيمها لتواجدها العسكرى في ناميبيا وزيادة قوتها الاقتصادية في الداخل وحصولها على القدرة النووية وتهديدها للبلدان المستقلة في الجنوب الافريقي باعمال العدوان والمغامرة والتوسع العسكريين بهدف زعزعة حكوماتها الشرعية .

ان اى نظرة نزيهة الى القضايا المتعلقة باستقلال ناميبيا تظهر ايضا الذرائع والخدع التي لا حصر لها تقريبا والتي يستخدمها نظام جنوب افريقيا العنصرى لكسب الوقت وكسب تعاطف المزيد من الأصدقاء والادارات في الخارج .

وكلما سويت جميع المسائل المعلقة تبتدع بريتوريا مسائل أخرى لتحل محل تلك التي سويت . ولا يعتقد وفدى ان نظام الفصل العنصرى سوف ينهي احتلاله غير الشرعي لناميبيا ما لم يتم اجباره على ذلك . ان توافق الآراء أو الضغط أو الادانة على الصعيد الدولي لن يجبر جنوب افريقيا على التحرك صوب الاستقلال الحقيقي لناميبيا . واذا لم يبدأ تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) في المستقبل القريب جدا لن يكون امام المجتمع الدولي سوى خيارين : الخيار السلمي بفرض الجزاءات وايقاف الدعم الغربي السياسي والاقتصادى والعسكرى المقدم الى نظام بريتوريا ، أو النضال المسلح الطويل لسوابو وشعب ناميبيا ، مدعمين بجميع أشكال الدعم من اصدقائهما .

ان موقف جمهورية أنغولا الشعبية فيما يتعلق باستقلال ناميبيا قد تم ايضاحه بجلاء في مناسبات عديدة . ان افراد شعب انغولا وحزبها وحكومتها يقدمون تضامنهم ودعمهم التامين لشعب ناميبيا ولسوابو وفقا لمبادئ ثورتنا وروح قرارات الأمم المتحدة وحركة عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الافريقية ، وعملا بالتزامنا بالتحرر من الامبريالية والاستعمار والعنصرية التي يجسدها جميعا نظام بريتوريا الذى لا يسعى الى ارهاب غالبية سكان جنوب افريقيا فحسب بل كذلك الى ارهاب معظم الجنوب الافريقي .

اننا نرفض المطالب غير الموضوعية المصطنعة ، والربط المصطنع بين المسائل المنقطعة الصلة ، ومحاولات اعطاء وقت ثمين لنظام بريتوريا وفقا لقاعدة الربط البناء التي مكنت جنوب افريقيا في الواقع من أن تصبح أكثر ولعا بالقتال بتنفيذها لأعمال العدوان المسلح

ضد موزامبيق وزمبابوى وليسوتو ودول الجنوب الافريقي الأخرى . ان هذا الربط البنّاء يسمح للقوات المسلحة العنصرية لجنوب افريقيا بأن تنخرط في ربط هدام في جمهورية انغولا الشعبية كما يسمح لبريتوريا بأن تمد احتلالها غير الشرعي لناميبيا الى أجزاء أخرى في الجنوب الافريقي .

ان موقف حكومتي حيال مشاكل الجنوب الافريقي قد تم الاعلان عنه في عدة مناسبات كان آخرها المناقشة العامة . بيد انني اود ، لأغراض التسجيل في محاضر مجلس الأمن ، أن اؤكد النقاط الأربع التي أعلن عنها رئيسي ، الرئيس خوسيه ادوارد و دوس سانتوس ، والتي تعبر عن موقف حزب العمال للحركة الشعبية لتحرير أنغولا وحكومة أنغولا . ان المطلب الأول هو الانسحاب الفوري غير المشروط لقوات جنوب افريقيا التي تحتل اقليمنا . وثانيا ، وجوب توقف اعتداءات جنوب افريقيا على أنغولا . وثالثا ، وجوب توقف جميع الامدادات والدعم العسكري المقدمة الى عصابات عملاء الاتحاد الوطني للاستقلال الكامل لانغولا "يونيتا" التي تقوم بارهاب مدننا . رابعا ، وجوب تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) بسرعة من أجل توجيه ناميبيا الى الاستقلال الحقيقي .

اذا حصلت ناميبيا على استقلالها بطريقة سلمية ، فان الخطوة التالية الوحيدة هي التنفيذ الفوري لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، ابتداء بوقف اطلاق النار ، وتشكيل فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال ، وانسحاب قوات جنوب افريقيا ، واجراء الانتخابات تحت اشراف الأمم المتحدة . وكجزء من هذه العملية ، لابد أن يعلن نظام بريتوريا عن اختياره للنظام الانتخابي وان يجرى المحادثات لتحديد موعد لوقف اطلاق النار حتى يمكن البدء بتنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) .

ولا بد كذلك أن تنسحب قوات جنوب افريقيا المسلحة على الفور من جميع الاراضي الانغولية ، التي لا تزال قوات جنوب افريقيا تحتل جزءا منها منذ ١٩٨١ ، وأن تدفع جنوب افريقيا تعويضات عن الخراب والتدمير اللذين تسببت فيهما مؤخرا في كانغامبا ، التي تقع على بعد ٥٠٠ كيلومتر داخل الأراضي الانغولية .

لقد تحدثت حتى الآن عن مسألة استقلال ناميبيا ، وهي المسألة المعروضة أمام مجلس الأمن . ومع ذلك ، فقد حاول ممثل جنوب افريقيا بالأمس أن يحوّل بيانه الى مناقشة لما يمكن أن يسمى باحتلال جنوب افريقيا لاجزاء من جنوبي أنغولا .

ان النظام الداخلي يقصر مناقشات المجلس على المواضيع المطروحة أمامه . ولكن نظرا لأن أحدا لم يتقدم باعتراض اجرائي ، اسمحوا لي أن أرد على بعض النقاط التي تطرق اليها ممثل جنوب افريقيا في بيانه ، رغم أن تلك النقاط تقع بشكل واضح في اختصاص مسألة أخرى معروضة على مجلس الأمن منذ عام ١٩٧٨ : ألا وهي مسألة عدوان جنوب افريقيا على جمهورية أنغولا الشعبية .

في عام ١٩٧٥ ، وحتى عندما كان رئيسنا السابق ، الدكتور أغوستينو نيتو ، يعلن أمام حشد غفير من المدنيين في لواندا عن استقلال انغولا ، كانت طلقات بنادق جنوب افريقيا تسمع بالقرب من عاصمتنا . وكان ردنا على غزو جنوب افريقيا العسكري لجمهورية انغولا الشعبية ، بعد مرور بضع ساعات على مولد استقلال انغولا ، بأننا قمنا بدعوة اصدقائنا الكوبيين الى مساعدتنا في التصدي لهذه الهجمات الامبريالية الجديدة . وهكذا ، فان هجمات جنوب افريقيا العنصرية ضد سيادة أنغولا وسلامتها الاقليمية لا صلة لها بوجود

القوات الكوبية في انغولا ، أو بمسألة استقلال ناميبيا ، كما يود العنصريون أن يجعلونا نعتقد ذلك . ليس هناك جندى أنغولي واحد في غير الأراضي الانغولية . هل يقال لنا بأنه لا حق لنا في الدفاع عن النفس ، داخل حدودنا الخاصة بنا ، وأنه لا حق لنا في أن نحصل على مساعدة من أصدقائنا باختيارنا وبدعوة منا ؟ ماذا بشأن محادثات ما قبل التنفيذ التي عقدت في جنيف في ١٩٨١ ، والتي توقفت أيضا بسبب تعنت بريتوريا ؟ لم يكن هناك أى اشارة الى الوجود الكوبي في أنغولا اذ ذاك . وفي منتصف عام ١٩٨١ فقط ، وبعد التواطؤ الذى قام بين بريتوريا وحلفائها الغربيين ، اصطنعت مسألة الربط .

اما بالنسبة لكون الوجود الكوبي في أنغولا سبب قلق خطير ليس في جنوب أفريقيا فحسب ولكن ايضا في " جميع بلدان المنطقة " ، كما ذكر ممثل جنوب افريقيا في بيانه بالأمس فانه ربما لم يفهم السبب الحقيقي للقلق الخطير في المنطقة . ان السياسات والأعمال العسكرية والارهابية والابادة التي يمارسها نظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا هي التي تشير اليها باستمرار كل دولة في الجنوب الافريقي في جميع المحافل ، بما في ذلك مجلس الامن . واذا كانت الحقيقة غير ذلك ، فانني بالتأكيد أود أن أسمع هذه البلدان وهي تؤكد ذلك بنفسها .

لقد شنت القوات المسلحة لجنوب افريقيا العنصرية هجمات وحشية ضد جميع دول خط المواجهة . فهل يرجع هذا أيضا الى الوجود الكوبي في هذه البلدان ؟ هل توجد قوات كوبية في ليسوتو ؟ ان الذرائع والحجج والاسباب التي لدى النظام العنصرى كثيرة كثرة قوانين الفصل العنصرى .

ان السبب الحقيقي يرد في عبارة استخدمها ممثل جنوب افريقيا عندما أشار الى هجوم جنوب افريقيا الارهابي دون مبرر على موبوتو مؤخرا . لقد أشار الممثل الى " عملية وقائية " . وهذا هو سبب جميع أعمال العدوان والارهاب التي يقوم بها النظام العنصرى داخل جنوب افريقيا ضد غالبية سكانها ، وكذلك عبر حدودها في ناميبيا وفي دول خط المواجهة الاخرى ــ انها عمليات وقائية ضد الاستقلال الحقيقي لناميبيا ، عمليات وقائية ضد انتشار الحرية والتحرر ، حتي عندما تستعيد مستعمرات سابقة استقلالها ، انها عمليات وقائية ضد منح الغالبية من سكان جنوب افريقيا حقوقها غير القابلة للتصرف ، بل انها

ضربات وقائية ضد أى شيء على الاطلاق يمكن أن يهدد دولة الفصل العنصرى العنصرية وبنية جنوب افريقيا . ان النظام العنصرى يحاول أن يخدع المجتمع الدولي ، وقد حاول فعلا بالأمس أن يستخف بذكاء أعضاء المجلس بتقديم حجج خادعة .

ان المسألة ليست مسألة الوجود الكوبي . لأن انغولا دولة مستقلة بالفعل . ولكن المسألة هنا هي بالتأكيد مسألة استقلال ناميبيا . ان المسألة ليست مسألة قواعد سوابو ، ولكنها مسألة استمرار احتلال ناميبيا غير المشروع واستغلالها باعتبارها المقاطعة الخامسة من مقاطعات جنوب افريقيا . ان المسألة لا تتعلق بدعم المقاتلين من أجل الحرية في المؤتمر الوطني الافريقي ، ولكنها مسألة انكار الحقوق الانسانية والمدنية والسياسية والاقتصادية للغالبية المضطهدة في جنوب افريقيا .

تلك هي المسائل التي تحاول جنوب افريقيا انكارها ورفضها او التستر عليها ، كما شهدنا في البيان الذى ألقاه بالأمس ممثل النظام العنصرى .

واذ نعود الى المسألة المطروحة أمام المجلس ، أى مسألة ناميبيا ، مادامت جنوب افريقيا تستمر في تلقي التأييد السياسي والدعم الاقتصادى من أصدقائها فانها ستستمر بحرية وبحصانة في القيام باعمالها العدوانية المسلحة في الجنوب الافريقي وستواصل احتلالها واستغلالها لناميبيا .

لابد أن يرفض مجلس الأمن اصرار جنوب افريقيا على ربط استقلال ناميبيا بمسائل دخيلة لا صلة لها بالموضوع ، واذا ما أخفقت جنوب افريقيا في الامتثال للقرارات ذات الصلة يتعين على مجلس الأمن عندئذ أن ينظر في اتخاذ التدابير اللازمة ، بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة .

ان الكفاح مستمر ، والنصر اكيد .

الرئيس : اشكر ممثل أنغولا على الكلمات الرقيقة التي وجهها الىّ .

المتكلم التالي هو ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة . أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد روبيا (جمهورية تنزانيا المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :
سيدى الرئيس ، أود في البداية ، وبالنيابة عن وفد بلادى ، أن أشكركم وأشكر أعضاء المجلس الآخرين على اتاحة الفرصة أمامنا للاشتراك في مداولات المجلس بشأن مسألة ناميبيا . ونحن على ثقة من أن خبرتكم الشخصية الثرية في المجال الدبلوماسي ومهاراتكم المعترف بها تماما ستؤدى الى تكليل مداولات المجلس بالنجاح . بما أنكم تنتمون الى منطقة يمزقها صراع ناجم عن انكار حق شعب في حريته وحقه في وطن له ، فانكم تدركون شخصيا حق الادراك مدى المعاناة التي يمكن أن تفرض على شعب مكافح .

وأود كذلك أن أضم صوتي الى من سبقني في الكلام للاشادة عن استحقاق بالسفير نويل سينكليز ، ممثل غيانا ، الذى ترأس المجلس أثناء شهر أيلول/سبتمبر ، وذلك للعمل الممتاز الذى أنجزه .

اسمحوا لي أن أعبّر عن تقدير حكومتي لجهود الأمين العام في سعيه وراء التسوية السلمية لمشكلة ناميبيا . ان زيارته للمنطقة وفق الولاية التي أناطها به هذا المجلس ، بموجب قراره ٥٣٢ (١٩٨٣) أعطته فرصة الاحتكاك بوقائع الأمور الحساسة ، وبالمأساة الانسانية الناجمة عن الاحتلال المستمر لناميبيا . وبصفة خاصة ، أكّدت الزيارة صحة موقفنا الراسخ المتمثل في أن الدور المركزي للأمم المتحدة في السعي من أجل حل مسألة ناميبيا لا يمكن أن يحل محله شيء آخر ، أو أن يعتبر موقفا ثانويا .

وأكّد تقرير الأمين العام بالمثل مفهومنا للوضع الحالي للمفاوضات في اطار قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . وقد أوضحت الزيارة ، بالتالي ، بعض المواقف التي كانت غامضة حتى الآن . يعقد اجتماع مجلس الأمن هذا للنظر في تقرير الأمين العام الذي قدّم تنفيذا للقرار ٥٣٢ (١٩٨٣) . في شهر أيار/مايو من هذا العام ، اجتمع المجلس في ظروف حرجة للغاية . فقد عقد لمعالجة انقاذ فرصة عظيمة كانت تتلاشى تدريجيا لتصفية الاستعمار في ناميبيا . وبالتالي وجدنا من الضرورة أن يعيد المجلس احياء تصميمه على التنفيذ السريع لخطته لتحقيق استقلال الاقليم . فقد حاول المجتمع الدولي ايجاد الطرق الكفيلة بالخروج من المأزق الذي كان ، ولا يزال ، مفروضا على تحرير ناميبيا . ومن ثم وجد المجلس من المناسب أن يفوّض الأمين العام البدء في مشاورات تهدف الى تأمين تنفيذ الخطة . وبما أن القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) حاز على قبول الأطراف المعنية ، كنا ننتظر أن يعقد هذا الاجتماع بغرض الشروع في عملية تنفيذ القرار . ولكن يتضح بصورة مؤلمة أن تحقيق هذا الهدف ليس وشيكا حتى الآن .

وعندما تحدّث وفد بلادي أمام هذا المجلس في أيار/مايو ، كرّسنا اهتمامنا لتوضيح السبب في اعتقادنا بأنه من المؤسف ، بعد المفاوضات الموسّعة المستفيضة ، أن قام طرف من الأطراف في تلك المفاوضات بالتراجع عن الاتفاق وبالتالي عن استقلال ناميبيا .

ان عدم تنفيذ خطة الأمم المتحدة الواردة في قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) يعود الى سياسة ما يسمّى " الربط " أو " التوازي " . ان هذه السياسة تتضمّن عناصر

معادية ليس لاستقلال ناميبيا وحده وانما أيضا لميثاق الأمم المتحدة . ان هذه السياسة معادية لاستقلال ناميبيا لأنها تربط الاستقلال بموضوعات ليست ذات صلة بهذا الغرض وخارجة تماما عن نطاق قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) الذى يجسّد خطة الأمم المتحدة . وبصرف النظر عن حقوق الناميبيين ، فان الاصرار على ربط تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) بانسحاب القوات الكوبية من انغولا يعدّ تدخلا في الشؤون الداخلية لانغولا .

ان قرار انغولا بالنسبة الى تلك القوات يدخل في الاختصاصات السيادية لتلك الدولة . وهذا يتمشى مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي . ولا يحق لأية دولة أن تنتهك قواعد القانون الدولي . وانه لمن دواعي الابتزاز أن يرهن تنفيذ قرار مجلس الأمن بارضاء شواغل جغرافية سياسية لأى عضو في هذه المنظمة ولا سيما عضو دائم في هذا المجلس . لقد تم التفاوض بشأن القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) وتم اصداره باعتباره اطارا لتحقيق استقلال ناميبيا . ذلك هو غرض القرار ، وهو غرضه الوحيد ، ولم يكن الغرض منه أن يتطرّق الى موضوعات غير ذات صلة بذلك الهدف ، وبالتأكيد ، لم يكن الغرض منه أن يستخدم أداة لتحقيق أية دولة أو أية مجموعة من الدول ، عن طريق الابتزاز ، لأهداف سياسة خارجية وطنية لا يمكن تحقيقها بطرق أخرى .

ولا يساورنا أى شك في أن الذين يحاولون تشويه المنطق والحقيقة ويدوسون بأقدامهم حقوق الشعوب لأغراض ايديولوجية ، لا يرغبون في السلام في الجنوب الافريقي . والذين لا يألون جهدا لصنع الأعذار لجنوب افريقيا لتبرير العدوان يحماس أشد من حماس سلطات الفصل العنصرى نفسها ، لا يمكنهم أن يدّعوا أنهم يعملون من أجل استقرار المنطقة . بل بالأحرى ، ان أعمالهم تؤدى الى تكريس عدم الاستقرار والعنف .

ان جنوب افريقيا تحتل ناميبيا بصورة غير شرعية . وتحتل أجزاء من انغولا . ومع ذلك تبذل المحاولات لاخفاء حقيقة احتلال ناميبيا وانغولا ، وتطرح اعتبارات لا تتصل البتة باستقلال ناميبيا أو حتى بأمن المنطقة ، ولكنها تعمل على تحقيق مطامع عالمية من الحرب

الباردة . لماذا لا نستمع الى ادانة لجنوب افريقيا على احتلالها لانغولا ؟ لماذا يجد أصدقاء جنوب افريقيا انفسهم أن من الصعب عليهم أن يدينوا الفصل العنصري ، وهو السبب الحقيقي للتوتّر في تلك المنطقة ؟

حاولنا تكرارا أن نقنع واضعي سياسة الربط بزيف موقفهم . وبفعل ذلك بيّنا حقائق لا تدحض لفضح زيف موقفهم . وقد يكون من الجدير بالذكر ، لغرض التأكيد ، أن نكرر بعض الحقائق الأكيدة .

عندما غزا نظام الفصل العنصري انغولا في ١٩٧٥ المحيلولة دون تولّي الجبهة الشعبية لتحرير انغولا القيادة في انغولا ، لم تكن فيها أية قوات كوبية . وحينئذ ، كما يحدث الآن ، لم نلمس أي اهتمام بأمن انغولا . وذهبت نداءات انغولا من أجل المساعدة سدى في الغالب . وكانت حكومة كوبا مستعدة لتقديم المساعدة . وبالتالي ، فالحقيقة هي أن مرابطة القوات الكوبية في انغولا جاءت نتيجة لعدوان جنوب افريقيا ، وان تواجدها الآن أكثر ضرورة بسبب استمرار العدوان .

لقد مرت ثمانية أعوام فيما بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٨٢ ٠ وخلال تلك الفترة طرحت مجموعة من المبادرات الدبلوماسية لتأمين الاستقلال السلمي لناميبيا ٠ وكللت هذه المبادرات باعتماد قرارى مجلس الأمن ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) وعقد اجتماع ما قبل التنفيذ المشؤوم في جنيف عام ١٩٨١ ، وكذلك المحادثات عن كثب عام ١٩٨٢ ٠ وشاركت جنوب افريقيا مشاركة كاملة في جميع هذه المفاوضات ، وطوال ذلك الوقت ظلت القوات الكوبية في انغولا ٠ ومع ذلك ، وكما لاحظ وفد بلادى أمام هذا المجلس من قبل ، لم تثر جنوب افريقيا في أية مرحلة مسألة تلك القوات ، وناهيكم عن ربطها بأى شكل من الأشكال بالمفاوضات بشأن استقلال ناميبيا ٠ ولقد أدرك النظام نفسه أن عدوانه المسلح على انغولا واحتلاله لأراض انغولية هما اللذان جعلا ذلك الوجود ضروريا ٠ وبدلا من ذلك ، تم ادخال مسألة الربط ، وهي نتاج سياسة المشاركة البنّاءة ، وسرعان ما نسبت لجنوب افريقيا ٠

وحتى اذا ما قبلنا بأن جنوب افريقيا هي التي تصر الآن على الربط ، لا يمكن أن يكون هناك أدنى شك في أن هذه السياسة التي احتضنها ذلك النظام تماما كانت من تدبير الولايات المتحدة ٠ وفي هذا الصدد ، حتى الأعضاء الآخرين في مجموعة الاتصال الذين فشلوا في تخليص انفسهم من سياسة الربط هذه يعتبرون متواطئين في هذه الخطة لحرمان شعب ناميبيا من حريته ٠ اذ أن هذا الاصرار على الربط ، وهذا الاصرار وحده ، هو الذى يعرقل التقدم نحو تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ٠ وبالتالي ليس من الانصاف ولا من قبيل الصدق ، لأى طرف في المفاوضات حول استقلال ناميبيا أن يحاول ، ولو من بعيد ، أن يعزى المسؤولية الى جمهورية انغولا الشعبية ٠ وعلاوة على ذلك فانه من غير المجدى محاولة تبرئة نظام الفصل العنصرى من اللوم ، أو خلق التبريرات له ٠

ومن المهم ألّا ينساق هذا المجلس الى بحث مسائل خيالية ٠ فتلك عطية تشتيت تهدف الى تحويل الاهتمام الدولي عن القضايا الحقيقية ٠ والموضوعات التي نحن بصددها هي الفصل العنصرى في جنوب افريقيا ، والاحتلال غير المشروع لناميبيا ، وأعمال زعزعة الاستقرار ضد الدول الافريقية المستقلة المجاورة لنظام الفصل العنصرى ، بما في ذلك احتلال أراضي انغولا ٠ ولا يمكن لأحد أن يدعي وجود أى مسألة أخرى ذات صلة ٠ ونأمل ، بينما تنعقد هذه السلسلة من اجتماعات المجلس لبحث مسألة احتلال جنوب افريقيا غير

المشروع لناميبيا ، أن يشارك المدافعون عن الأمن في الجنوب الافريقي مشاركة كاملة في عقد اجتماعات أخرى لهذا المجلس لبحث المشكلات الأخرى التي تهدد السلم والأمن الدوليين .

وتصعّد جنوب افريقيا عنفها . فقد قامت ، بصرف النظر عن احتلالها لأراضي انغولا بشن حملة لزعزعة استقرار الدول الافريقية المستقلة الأخرى المجاورة . وليسوتو اليوم ضحية للتخريب والحصار الاقتصادي بسبب اعطائها مساعدة انسانية للاجئين من الفصل العنصري ؛ كما وقعت زمبابوي ، وزامبيا وسوازيلند وبوتسوانا وحتى بلدان نائية مثل سيشيل ضحية عدوان جنوب افريقيا . وتجند جنوب افريقيا قطّاع الطرق والمرتزقة وتدربهم وتمولهم ليقوموا بغارات عسكرية على هذه البلدان . وفي يوم الاثنين ١٧ تشرين الاول /اكتوبر ، تعرضت مابوتو ، عاصمة موزامبيق ، لهجوم ضمن ما اصبح اسلوبا لزعزعة الاستقرار قصد منه أن يتوافق مع أي اجراء من جانب المجتمع الدولي لشجب نظام الفصل العنصري . فلقد صاحب كل جلسة خصصها مجلس الأمن لبحث مسألة ناميبيا عمل عدواني من جانب جنوب افريقيا . وقد سبقت مذبحة كاسنجا في ٤ أيار/مايو ١٩٧٨ اتخاذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . وجاء توقيت هجمة كواماتو متوافقا مع قطع اجتماع ما قبل التنفيذ في كانون الثاني /يناير ١٩٨١ ؛ ورتب توقيت غارة ماسيرو لتحويل انتباه المجتمع الدولي عن عدم تنفيذ جنوب افريقيا لخطة الأمم المتحدة لناميبيا .

لا يمكن أن يكون هناك لنظام الفصل العنصري أو لأي بلد آخر شاغل مشروع يجب على المجتمع الدولي أن يكرس نفسه له . لا يمكن أن يتم البحث لأي مما يسمى بمسائل اقليمية خارج اطار استقلال ناميبيا ، مثل انهاء اعمال زعزعة الاستقرار من جانب جنوب افريقيا او الغاء نظام الفصل العنصري الشيطاني ، لأن هذه المسائل هي التي تشكل ضمنا تهديدا للسلم والأمن في المنطقة وفي العالم اجمع .

واذا ما تكلمنا بهذه اللغة فذلك لكي نؤكد سخط المجتمع الدولي ، ولكي نؤكد الألم بسبب استعمار شعب ، واحتلال جزء من بلد ، وبسبب القول للضحايا انه لا يمكن أن تتحقق الحرية ، وان تستعاد السيادة والسلامة الاقليمية ما لم يكافأ مرتكب تلك الجرائم البغيضة . ويقال انه رغم حسم كل المسائل المتصلة بقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، لا يمكن أن يبدأ تنفيذ القرار .

يجب أن يكون هذا المجلس قاطعا في ادانة الربط ورفضه . ولا يمكنه أن يراوغ بالنسبة لهذه الفكرة التحريفية التي تسعى الى نسف سلطة وسلامة هذه الهيئة . وعلاوة على ذلك ، لا يمكن لهذا المجلس أن يراوغ بالنسبة لاستقلال ناميبيا .

ومن الواضح ان جنوب افريقيا هي التي تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين وسيؤدي استمرار اصرارها على الربط الى ادامة هذا التهديد . ان كسب الوقت لصالح جنوب افريقيا هو بمثابة ترسيخ لاحتلالها غير المشروع لناميبيا ؛ واختلاق الاعذار لذلك النظام ليواصل احتلاله لأجزاء من انغولا ، لن يؤدي الا الى تسميم امكانية اقرار السلم والأمن في الاقليم . وقد سجل المجتمع الدولي رقما قياسيا في رفضه وادانته لسياسات « التوازي » و « الربط » . فقد رفضت الجمعية العامة ، وحركة عدم الانحياز ، ومنظمة الوحدة الافريقية على نحو صريح مقدمة ومضمون سياسة الربط . وأقل ما ينبغي على هذا المجلس أن يفعله هو ان يحذو حذوها .

وبالمثل ينبغي ان يعيد هذا المجلس تأكيد دور الأمم المتحدة المركزي في السعي الى تحقيق تسوية لمسألة ناميبيا وتأكيد استمرار صلاحية قرار المجلس رقم ٤٣٥ (١٩٧٨) ، باعتباره الاطار الوحيد لمثل هذه التسوية . ويظل هذان العاملان اساسيين بالنسبة لأي اجراء يتخذ بشأن ناميبيا .

وبالمثل ، من الواضح انه ما من مسألة ذات صلة بالقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) لا تزال معلقة . وتقرير الأمين العام واضح بشأن هذا . وبالتالي ينبغي على هذا المجلس أن يطلب من جنوب افريقيا ان تبلغ عن اختيارها للنظام الانتخابي في اطار زمني محدد لكي يستخدم في انتخاب الجمعية التأسيسية حتى ينتقل هذا المجلس الى اتخاذ القرار الذي يعطي اشارة بدء تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) .

وينبغي لهذا المجلس أيضا أن يكون قاطعا في عزمه على ضمان تنفيذ قراراته . ويجب ان يصدر الاشارات الواضحة لنظام الفصل العنصري بأن يتعاون في تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) وبأن يسهل هذا التنفيذ وألا يواجه اتخاذ التدابير الواجبة وفقا للباب السابع من الميثاق .

ولا استطيع ان اختتم كلمتي دون الاشادة بالمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، الممثل الحقيقي الوحيد لشعب ناميبيا ٠ اذ تشهد قيادتها الحكيمة التي صمدت حتى امام مراوغات نظام الفصل العنصري ، بالتزامها بالتسوية السلمية ٠ ان عزم افريقيا على تحقيق حرية ناميبيا لا يتزعزع ٠ وما من تهديد مهما عظم يمكنه أن يثني افريقيا عن بلوغ ذلك الهدف ٠ ونتعهد بتقديم دعمنا الثابت لمناضلي سوابو ، في مواصلة نضالهم ٠

الرئيس : اشكر السيد ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة على كلماته الرقيقة التي وجهها اليّ وأدعوه لشغل المقعد المخصص له في جانب قاعة المجلس ٠

المتكلم التالي هو ممثل يوغوسلافيا وأدعوه الى الجلوس الى طاولة المجلس للادلاء ببيانه ٠

الرئيس : المتكلم التالي هو ممثل يوغوسلافيا . وأدعوه الى الجلوس الى طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد غولوب (يوغوسلافيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود بادئ ذي بدء أن أقدم اليكم تهاني المخلصة على توليكم المنصب السامي لرئاسة مجلس الأمن خلال شهر تشرين الأول/اكتوبر . يسعدنا أن تكونوا أنتم ، باعتباركم ممثل بلد صديق غير منحاز ، ورجلا ذا مهارة وخبرة دبلوماسيتين ، على رأس مجلس الامن خلال نظره في مسألة ناميبيا . وانني واثق من انه بفضل توجيهكم الحكيم سوف يتمكن هذا المجلس من تناول هذه المسألة الهامة بأسلوب بنّاء وحاسم .

أود أيضا أن أهنئ سلفكم ، رئيس المجلس عن شهر أيلول/سبتمبر ، السفير نويل سينكلير ، ممثل غيانا على الطريقة المثالية التي أدار بها أعمال المجلس .

هذه الدورة التي يعقدها مجلس الأمن هي في رأينا نتيجة منطقية وضرورية جاءت في وقتها ، أعقبت الدورة التي عقدت في أيار/مايو - حزيران/يونيه من هذا العام . لقد حضر تلك الدورة عدد من وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز ، الذين أعربوا في هذا المجلس عن المواقف المشتركة التي اتخذتها بلدان عدم الانحياز ، في قمة نيودلهي . وفي تلك المناسبة ، أكد وزير خارجية يوغوسلافيا ، السيد لازار موييسوف ، على أن مسألة ناميبيا ليست فقط مشكلة افريقية ، بل انها أيضا مشكلة عالمية تتعلق بالمبادئ الأساسية التي تقوم عليها العلاقات الدولية . وذكر أيضا أن السيطرة الأجنبية في ناميبيا ، مثل أي مكان آخر ، تشكل تهديدا مباشرا للسلم والأمن الدوليين ، وخلص الى أن مقاومة السيطرة الأجنبية في ناميبيا وفي أي مكان آخر هي شرط مسبق لضمان السلم والأمن .

وبموجب القرار ٣٧٥ (١٩٨٢) الذي اتخذ في ذلك الوقت فوض المجلس الأمين العام لأن يجد حلا ، بالتشاور المباشر مع أطراف النزاع ، للمشاكل المعلقة ذات الصلة بتنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ولأن يقدم تقريرا الى المجلس خلال الاطار الزمني المنصوص عليه .

وتمكن الأمين العام الذي عمل بطريقة متفانية من انجاز هذه المهمة في وقتها وقدم تقريرا الى المجلس بأن جميع القضايا المعلقة ذات الصلة بالقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) قد تم

حلها . والمسألة المعلقة الوحيدة كانت هي اختيار النظام الانتخابي، وحيث انه قد ترك لجنوب افريقيا القيام باختيار أي من النظامين المقترحين ، فانها ليست هي المسألة التي مازالت بحاجة الى اتفاق ، ولهذا فانها يجب أن تعتبر محلولة .

لقد أوضح تقرير الأمين العام ، مع ذلك ، أن جنوب افريقيا لاتزال تصر على " الربط " بين تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ومسألة غريبة ليست لها أية صلة بالموضوع - وهي انسحاب القوات الكوبية من انغولا . اذن ، تعرقل جنوب افريقيا استقلال ناميبيا ، وذلك بفرضها شروطا لتحقيق هذا الاستقلال لم يفكر فيها هذا المجلس أبدا عندما اتخذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) .

اذن من الضروري أن يرفض هذا المجلس بشكل حاسم لا لبس فيه مسألة " الربط " أو أي شرط آخر لا صلة له بالقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ومن واجب المجلس أن يفعل هذا حتى يظل مخلصا لقراراته وأن يحرم جنوب افريقيا من أية امكانية للاصرار على شيء لا علاقة له بأي حال من الأحوال بخطة الأمم المتحدة . ينبغي على المجلس أن يؤكد أن تلك الخطة هي الأساس الوحيد للتسوية السلمية للمشكلة الناميبية ، وبهذا يزيل أي أساس لمحاولات النظام العنصري الحالية والمستقبلة لايجاد مبررات لعرقلة تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) .

بعد تنفيذ هذا ، وبعد أن نأخذ في الاعتبار أن جميع القضايا المتعلقة ذات الصلة بذلك القرار قد تم حلها ، ينبغي على المجلس في النهاية أن يبدأ في تنفيذ خطة الأمم المتحدة . ونحن نرى انه يجب أن يوجه طلب الى جنوب افريقيا بأن تخطرنا بشكل عاجل باختيارها للنظام الانتخابي وبعد ذلك يمكن أن يبدأ الاجراء المنصوص عليه لتنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) .

اننا نعتقد أن مسؤولية المجلس أن يعمل بأسلوب حاسم وسريع لأسباب ملحة عديدة . أولا ، يجب على المجلس أن يتفادى التهديد المتزايد الذي يتعرض له الأمن في الجنوب الافريقي ، والذي ينتج عن استمرار السياسة العدوانية للنظام العنصري ضد الدول الافريقية واشاعة الاضطراب فيها من أراضي ناميبيا ، قبل أن يصل هذا الموقف الى نقطة الانفجار ويعرض السلم والأمن الدوليين للخطر . ولا يمكن أن يكون هناك مثال أفضل في أذهاننا " للوظيفة الوقائية " المقترحة لمجلس الأمن من التنفيذ العاجل لخطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا .

ثانيا ، ان المجتمع الدولي ، وبالتالي هذا المجلس ، يتحملان مسؤولية وضع حد للمعاناة والتضحيات الطويلة للشعب الناميبي وممثله الشرعي الوحيد ، المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) . فالمطالبة بمنح الحرية لناميبيا هي مطالبة عالمية في النهاية ، ومن واجب هذا المجلس أن يعمل وفقا لها .

ثالثا ، ان الدول الضحية للأعمال العدوانية المستمرة لنظام بريتوريا العنصري ، ولا سيما أنغولا ، وكذلك ليسوتو وموزامبيق وغيرها من دول خط المواجهة ، ينبغي أن تتمكن من العيش في ظل السلم والأمن حتى تستطيع أن تتحول لمواجهة مشاكل تنميتها الاقتصادية والاجتماعية الملحة . لا يمكن السماح بأن ينتهك ويهدد استقلال وسيادة هذه البلدان بشكل دائم . ولا يمكن السماح في الواقع بأن تترك جنوب افريقيا تواصل احتلال جزء من أراضي انغولا وتقتل الشعب الانغولي وتدمر الهياكل الأساسية لذلك البلد وتظل بمنأى عن العقاب ، ثم تحاول أن تنقل الى انغولا المسؤولية الجسيمة عن منع تنفيذ خطة الأمم المتحدة تلك المسؤولية تتحملها جنوب افريقيا ذاتها . يجب ألا يسمح المجتمع الدولي باستمرار تلك الحالة ويجب أن يخلق الظروف التي تؤدي الى وقف العدوان الذي لا يمكن تحمله ضد انغولا بصورة عاجلة .

لهذه الاسباب جميعها ، فان الطلب الذي استمعنا اليه من على هذه الطاولة يستحق اعلى درجة من الالحاحية كي يمضي المجلس في تنفيذ خطة الامم المتحدة . ولا بد هنا من حث جنوب افريقيا على ان تحيط الامين العام علما بخيارها بشأن النظام الانتخابي دون ابطاء ، ليتسنى بعد ذلك للامين العام ان يقدم تقريرا الى المجلس في اسرع وقت ممكن ، وبالتالي ليتمكن المجلس من المضي لاعتماد القرار الذي من شأنه ان يفضي الى تنفيذ خطة الامم المتحدة .

ان اهمية القرار العاجل وفقا لهذه الخطوط تكمن ايضا في الرسالة التي سيبعث بها المجلس الى جنوب افريقيا ــ ومفادها ان المجلس لا يمكنه ان يحتمل بعد ذلك اعاقة جنوب افريقيا لتنفيذ القرار . وان المجلس بقيامه بذلك ، يعمل استجابة للحاجة الملحة لضمان هيبة وفعالية هذه المنظمة العالمية ودورها المركزي في مسألة ناميبيا .

واذا ما استمرت جنوب افريقيا في تحديها لارادة المجتمع الدولي ، واذا ما اكد تقرير الامين العام هذه الحقيقة ، فان وفد بلادي ، كما فعل في الماضي ، سيؤيد اتخاذ اية تدابير ترمي الى الضغط على جنوب افريقيا ، بما في ذلك اتخاذ التدابير المناسبة وفقا للفصل السابع من الميثاق . وفي راينا ، انه ينبغي لجميع البلدان ان تطبق على جنوب افريقيا تدابير المقاطعة الاقتصادية ، وذلك تمشيا مع قرارات الجمعية العامة ذات الصلة . واود ان اذكر المجلس بان تلك التدابير كانت مفيدة في كفاح زمبابوي من اجل الاستقلال ، وليس هناك ما يحملنا على الاعتقاد بانها لن تكون فعالة بالمثل في حالة ناميبيا .

ان الاستقلال هو المطلب النهائي في جميع مناطق العالم . وتوجد في عدد متزايد من البلدان مقاومة متعاظمة للسيطرة والاحتلال الاجنبيين ، الى حد ان ذلك اصبح عنصرا اساسيا في الوضع الراهن في العالم . ولم يسبق قط ان هزمت حركة تحرير وطنية شرعية ، وان شعب ناميبيا سوف يحقق النصر في كفاحه وينال استقلاله .

الرئيس : اشكر ممثل يوغوسلافيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي .

المتكلم التالي هو ممثل موزامبيق . وادعوه الى أن يشغل مقعدا على طاولة المجلس وان يدلي ببيانه .

السيد دوس سانتوس (موزامبيق) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

اسمحوا لي ، سيدي ، ان استهل كلمتي بتهنئتكم لتوليكم منصب رئاسة مجلس الأمن الهام لهذا الشهر. وانني لعلى يقين من ان مناقشاتنا تحت قيادتكم سوف تكون ناجحة للغاية وستجعلنا نقترب من اليوم الذي نرى فيه شعب ناميبيا قادرا على التمتع بحقه في الحرية والاستقلال والعدالة والديمقراطية ، كسائر البلدان التي احرزت ذلك بالفعل .

هل لي ان اغتنم هذه الفرصة ايضا كي اهنئ سلفكم للطريقة المقتدرة والماهرة التي ادار بها اعمال هذا المجلس خلال شهر ايلول/سبتمبر الحافل بالاحداث .

وبصورة مماثلة ، فان الامين العام للامم المتحدة يستحق الشكر لتفانيه الذي لا يعرف الكلل من اجل عمل المنظمة .

لقد كان اعتماد مجلس الامن للقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) يعني بالنسبة لشعب ناميبيا ، بل وللعالم بأسره ، ان استقلال ناميبيا اصبح قاب قوسين او ادنى وانه لا يعدو ان يكون مسالة بضعة اشهر . وكانت قطعة الجبن المأمولة ، ولا تزال ، تدلى عن قصد بالقرب من انف الشعب المحب للحرية بطريقة تحمله يظن انه سيتمكن من اكلها عاجلا لا آجلا . ولكن لم يكن يقصد له ابدا ان ياكلها . هكذا يجب ان تفسر الحالة التي تواجهنا الان . لقد اجريت مباحثات طويلة ومطولة بعد اعتماد مجلس الامن للقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . واتضح بجلاء في لحظة ما من فترة الحضانة ، وبعد مضي بعض الوقت ، ان والد الطفل او والدته - اذا شئتم - لم يكن فقط غير مستعد لاطعامه ، بل كان ايضا على استعداد لهجره وتركه يلاقي مصيره بمفرده . لقد اكتنفت المفاوضات التي مضى على بدئها خمس سنوات عطية اقام فيها والد الطفل العقبة تلو العقبة في طريق الطفل الى غرفة الطعام . ولكن عندما نما الطفل وترعرع في كنف زوجة ابيه - مما اغاظ والده - حاول والده ان يحقنه بسائل سام وان كان ذلك الوالد لا يزال يدعي علنا بانه يحب الطفل ، وان ذلك السائل اسمه "الربط" او "التوازي" . دعوني اقول لكم بمنتهى الصراحة : ان هذا في اصطلاح القانون يسمى محاولة قتل عمد مع سبق الاصرار . والمتهم يعرف بوجه عام باسم فريق الاتصال . وان افريقيا مدعوة ، بل ان العالم بأسره مدعو لان يكون شريكا في هذه الجريمة النكراء .

لقد زادت مهادنة جنوب افريقيا ومعانقتها من تعنتها ، وادى ذلك الى معاناة لا توصف ، ليس لشعب ناميبيا وجنوب افريقيا وحدهما ، بل لجميع الدول المستقلة المجاورة. وفي اطار هذه السياسة شاهدنا تعاونا دبلوماسيا وسياسيا واقتصاديا وعسكريا وحتى نوويا يتزايد بين بعض الدول الغربية وجنوب افريقيا العنصرية . وبدلا من كبح جماح جنوب افريقيا العنصرية وزيادة عزلتها ، مكنتها هذه السياسة من ان تعتدى على جيرانها دون ان يلقى ذلك رد فعل كبير لدى المجتمع الدولي .

لقد أصبح بامكان نظام جنوب افريقيا العنصرى ، بعد أن ضمن لنفسه الغطاء الدبلوماسي في المحافل الدولية ، والتراخيص والبراءات اللازمة لتصنيع الأسلحة ، بالاضافة الى امدادات المعدات الحربية ، أن يدعي لنفسه ، عن طريق سياسته العدوانية التوسعية وعلى أساسها ، الحق في الاعتداء المتكرر على جيرانه ، وأن يهاجم عسكريا أية دولة في افريقيا ، وأن يستمر في احتلاله غير المشروع لناميبيا ، وأن يعرقل استقلال ناميبيا ، وأن يعزز نظام الفصل العنصرى المقيت والكريه ، وأن يزعزع استقرار دول خط المواجهة ، وأن يقوم بغزو أنغولا واحتلال جزء من أراضيها .

ومنذ بضعة أيام وقعت موزامبيق مرة أخرى ضحية لهذا الطابع العدواني لجنوب افريقيا القائمة على الفصل العنصرى . فقد انفجرت القنابل التي وضعها عملاء جنوب افريقيا العنصرية في بناء سكني في مابوتو وجرحت خمسة أشخاص . لقد كان هذا الهجوم هجوما بربريا ، لم يسبقه استفزاز ، على أبرياء كانوا يرتاحون بعد مشقة العمل طيلة أيام الاسبوع ، وهو يمثل انتهاكا صارخا وسافرا لسيادة موزامبيق والقانون والعرف الدوليين على حد سواء .

وقد جاء هذا الهجوم في وقت يزداد فيه الضغط الداخلي والخارجي على جنوب افريقيا العنصرية بسبب سياسة الفصل العنصرى والتمييز العنصرى الاجرامية البغيضة التي تتبعها . ففي الداخل يشتد الكفاح ضد الفصل العنصرى بنجاح ، ولكن هناك أيضا انشقاقا متزايدا داخل الحزب الحاكم : ان ما يسمى بالاصلاحات الدستورية سوف يطرح قريبا للتصويت كي تتمكن الفئة المتبنية لها من اتخاذ موقف قوى لتعزز بالتالي موقعها . فاذا تمكنت جنوب افريقيا من القاء لوم ما تعانيه من مشاكل على الأجانب فسيكون ذلك أفضل ما يمكن أن تفعله .

كما لا تحسد جنوب افريقيا على موقفها في بقية أرجاء العالم . فخلال المناقشة العامة في الجمعية العامة ، على سبيل المثال ، أدان المتكلم تلو الآخر سياسة جنوب افريقيا . وسوف يتكرر ذلك في اجتماعات الجمعية العامة ولجانها الرئيسية ، وهذا ما يحصل الآن في مجلس الأمن ، كما كان متوقعا .

وينبغي أن نتذكر أن ذلك هو دائما رد فعل جنوب افريقيا كلما خضعت لضغط كبير. وقد أبدت جنوب افريقيا في الماضي انها لا تؤيد العلاقات السلمية مع جيرانها ، وانني على يقين أن المجتمع الدولي سوف يتخذ الخطوات اللازمة لوضع حد لعدوان جنوب افريقيا .

ويوم أمس قام متحدث باسم جنوب افريقيا العنصرية بطرح ادعاءات خيالية لا تستحق الدراسة المتأنية . وبما انني أكن لهذا المجلس الاحترام العظيم ، فلن أضيع وقته الثمين في التعقيب على جميع هذه الادعاءات . ولكن اسمحوا لي أن أتناول بعض الحقائق .

ان نظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا مغرم بالادعاء بوجود قواعد عسكرية تابعة للمؤتمر الوطني الافريقي في مابوتو ، وبشن هجمات ضدها . لقد رأى أعضاء السلك الدبلوماسي المعتمدون في موزامبيق والصحفيون من جميع أنحاء العالم ، في عدد من المناسبات فور وقوع هذه الهجمات ، المناطق المهاجمة ، واتضح لهم ان ما يسمى بالقواعد كان مجرد مدرسة حضانة ومصنعا لعصير الفواكه ومربى الفواكه ، وبعض المنازل . ورغم هذه الحقائق واصل نظام بريتوريا في الماضي بتسمية هذه الأماكن قواعد عسكرية وسوف يواصل ذلك غدا وبعد غد . ان الادعاءات أو الأكاذيب المتعلقة بوجود قواعد عسكرية تابعة للمؤتمر الوطني الافريقي لا تمثل الا تلفيقا مخزيا من خيال عقل مريض .

ويحق لحكومة بلادى - بل من واجبها - أن تتخذ جميع التدابير اللازمة - وأكرر جميع التدابير اللازمة - لصيانة الاستقلال الوطني لموزامبيق وسلامتها الاقليمية وسيادتها ، والدفاع عن شعبها من هذه الأعمال الاجرامية . وقد يرغب هذا المجلس في أن يأخذ علما بذلك .

وهناك محاولة واضحة لقلب القيم الأخلاقية العادية المقبولة رأسا على عقب . ان الذين يحاولون عن عمد مكافأة المعتدى ومعاقبة الضحية ، وتمجيد الأعمال غير المشروعة وتحقير الأعمال المشروعة سيكون عليهم تحمّل مسؤولية ما قد يحدث ، ولن يلوموا حينئذ الا أنفسهم .

ان استقلال ناميبيا ووجود القوات الأجنبية في أنغولا بناء على دعوة من الحكومة المشروعة مسألتان منفصلتان تماما . وان أى اصرار على ربط هاتين المسألتين يشكّل تدخلا سافرا وصارخا ومشينا في الشؤون الداخلية لدولة مستقلة حرة ذات سيادة ، ألا وهي

جمهورية أنغولا الشعبية . ان أية قوات شقيقة موجودة حاليا في أنغولا - وأقول ذلك مرارا وتكرارا - انما ترابط هناك بناء على دعوة الحكومة الأنغولية ، لمساعدتها على حماية سيادتها وسلامتها الاقليمية ، بمقتضى المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة . فوجود هذه القوات هناك ليس له أى غرض هجومي على الاطلاق .

ومن الناحية الأخرى فان استقلال ناميبيا مسألة منفصلة : انها مسألة استعمار فيجب تصفية الاستعمار في ناميبيا ، ويتعين على شعبها أن يستعيد حريته واستقلاله دون أى عائق أو عرقلة . ان من يدعي منا بالديمقراطية يجب ألا ينكر ، بأية ذريعة كانت ، حق شعب ناميبيا في ممارسة الديمقراطية ، والا فاننا سوف نعرّض ديمقراطياتنا للخطر ونشكك فيها كل التشكيك .

ان الربط هو تلفيق غبي طرح عن عمد لخلق دائرة مفرغة . ان " ناميبيا " على حد قولهم " لا يمكن أن تنال استقلالها الا حين تسحب بعض القوات من أنغولا . واننا ، من ناحية أخرى ، نفعل كل ما في وسعنا لابقاء تلك القوات عن طريق الاعتداء على أنغولا واحتلال أجزاء من أراضيها ، كي نتمكن من تبرير حرمان ناميبيا من استقلالها " . وهنا تكتمل الدائرة المفرغة . وهكذا لا تزال ناميبيا مستعمرة .

ان هدف جنوب افريقيا هو خلق حزام وقائي حول حدودها وصيانته . وسوف تستمر في محاولة اقناع شعبها ان كل الولايات الناجمة عن سياسة الفصل العنصرى لا تعود الا الى التدخل الخارجي . وان ما تخشاه جنوب افريقيا أكثر من أى شيء آخر هو المثل الذى سوف تشكله ناميبيا المستقلة في أعين شعب جنوب افريقيا بصورة تشجيعه على خوض كفاحه من أجل استئصال نظام الفصل العنصرى بشكل كامل .

وفي ضوء ما ذكرت ، فانني مازلت مقتنعا بأن هذا المجلس سوف يستنكر هذا الربط ويرفضه ، اذ انه يثير الاستياء العميق ، كما انه بعيد كل البعد عما جاء في القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ؛ وسوف يطلب الانسحاب الفورى وغير المشروط لقوات جنوب افريقيا العنصرية من ناميبيا ؛ وسوف يتخذ فورا التدابير اللازمة المؤدية الى استقلال ناميبيا ؛ وسوف يهيئ الظروف التي تجبر جنوب افريقيا العنصرية على فك قبضتها الخانقة على ناميبيا ، عن طريق اتخاذ خطوات مثل التطبيق الحازم لحظر الأسلحة وتوسيعه ، وفرض العقوبات الالزامية الشاملة ، ومنع تقديم المساعدة النووية ، ووقف عمليات الاستثمار .

ولا يكفي ادانة الفصل العنصرى بوصفه أمرا يتنافى مع الأخلاقيات . ان المجتمع الدولي يجب أن يكون على استعداد لاتخاذ الخطوات الملموسة ليؤكد بغضه ومعارضته للسياسة العنصرية التي ينتهجها نظام جنوب افريقيا . ولقد حان الوقت لأن ندعم معارضتنا للفصل العنصرى بالأفعال الى جانب الكلمات ، ولأن ننأى بأنفسنا تماما عن هذه السياسة البغيضة .

وسواء رغبنا أم لم نرغب فان شعب ناميبيا سوف ينال حريته . وهذا المجلس يستطيع — بل ينبغي له — أن يفعل الكثير في هذه العملية . ان قطار الحرية والاستقلال يسير قدما نحو الحرية والاستقلال ، وركبت الاغلبية الساحقة من البشرية هذا القطار . وآمل ألا يرغب أحد في القفز منه . وان وجد قليل ممن يودون أن يفعلوا ذلك ، فلهم مطلق الحرية ، ماداموا لن يقوموا بأى عمل يعطل سير القطار . فلندع ناميبيا تنال حريتها اليوم لا الغد .

الرئيس : أشكر ممثل موزامبيق على بيانه وعلى العبارة الرقيقة التي وجهها الي . وأدعوه الى شغل المقعد المخصص له الى جانب قاعة المجلس .

المتكلم التالي المسجل على قائمتي هو نائب وزير العلاقات الخارجية لكوبا . وأدعوه الآن الى الجلوس الى طاولة المجلس ، والى القاء بيانه .

السيد اوراماس اوليفا (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : سيدى الرئيس ، أود أولا أن أنقل اليكم تهاني وفد بلادى بمناسبة تبوئكم رئاسة مجلس الأمن التي يختص بها — مرة أخرى — بلد شقيق لنا ، وغير منحاز . وفي هذه المناسبة أود أيضا أن أعرب عن تقديرنا لسلفكم السفير سينكلير ممثل غيانا للأسلوب الحكيم الذى أدار به أعمال المجلس .

في عام ١٩٨٣ كان على مجلس الأمن في مناسبات عديدة ، ومن منطلق الدفاع عن المبادئ السامية للبشرية ، أن يتناول مسألة ناميبيا نظرا لعدم تحقيق أية نتيجة في هذا الصدد . ومرة أخرى تتناول الأمم المتحدة هذه المسألة وتناقش عدم شرعية استمرار احتلال جنوب افريقيا لاقليم ناميبيا ، والعواقب السلبية لهذا الاحتلال . ان الرأى العام العالمي

لم يسبق له أن واجه ، بمثل هذا الاصرار ، تلك المهمة الأخلاقية والسياسية المتمثلة في تحقيق هذا الهدف العادل والضرورى لاستقلال ناميبيا وفقا للقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . وربما لم يسبق أن ظل الوضع في المجتمع الدولي غير واضح الى هذا الحد ، ولم يسبق أن استخف بقرارات مجلس الامن والجمعية العامة في انتهاك سافر للمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة ، كما يستخف بها نظام الفصل العنصرى .

وكما هو واضح من القائمة المبدئية المشروحة بالبنود المدرجة في جدول الأعمال المؤقت للدورة العادية الثامنة والثلاثين للجمعية العامة فانه :

" منذ اتخاذ الجمعية العامة ، في دورتها الأولى عام ١٩٤٦ ، للقرار ٦٥ (د - ١) ظلّت مسألة ناميبيا (افريقيا الجنوبية الغربية سابقا) مدرجة في جدول أعمال جميع الدورات العادية والدورتين الاستثنائيتين الخامسة والتاسعة والدورة الاستثنائية الطارئة الثامنة للجمعية العامة . وخلال هذه الفترة ، نظرت هيئات فرعية مختلفة تابعة للجمعية العامة في حالة الاقليم ، وكان منها اللجنة المخصصة لافريقيا الجنوبية الغربية ، ولجنة المساعي الحميدة بشأن افريقيا الجنوبية الغربية ، واللجنة الخاصة لافريقيا الجنوبية الغربية ، واللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وكانت المسألة أيضا موضوعا لعدد من قرارات مجلس الأمن . . . وفضلا عن ذلك ، نظرت محكمة العدل الدولية في بعض الجوانب المتصلة بالمسألة وأصدرت فيها فتاوى"

(A/38/100 ، الفقرة ٣٦)

وفي عام ١٩٦٦ أعلنت الجمعية العامة للامم المتحدة انهاء انتدابها لجنوب افريقيا في جنوب غربي افريقيا ، المعروفة اليوم بناميبيا ، وهو اسم اختارته الامم المتحدة بناء على رغبات شعبها في الدورة الثانية والعشرين للجمعية العامة .

لقد مر الآن ١٧ عاما منذ أن اتخذت الجمعية العامة ذلك القرار . ولكن رغم القرارات العديدة التي تم اتخاذها في هذه الفترة فانه يبدو أن مسألة ناميبيا قد وصلت الى حالة من الركود . ورغم وجود قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) الذى وضع آفاقا لتحقيق استقلال ناميبيا الذى طال انتظاره ، ورغم اعادة تأكيد الجمعية العامة في ١٩٨١

في دورتها الاستثنائية الطارئة الثامنة بأن ذلك القرار هو الأساس الوحيد لتحقيق تسوية سلمية ، وأنه من الضروري البدء فورا في تنفيذه دون أي مراوغة أو تقييد أو تعديل له ، فان الوضع في ناميبيا يتسم بالقتامة الى حد كبير .

ولا يزال النظام العنصري في بريتوريا يرفض بعناد تنفيذ قرارات المجتمع الدولي ، ومنح الاستقلال لناميبيا . هل من الممكن ألا يكون هناك حقوق انسان لشعب ناميبيا الذي طالت معاناته ؟ أم أن التواطؤ مع هذه الجريمة يتطلب اتخاذ موقفا مبهم ، واسكات صرخات شعب يتوق الى الحرية ؟ الى متى ستظل جنوب افريقيا تفرض نظامها العنصري على ناميبيا ؟ ان استمرار النظام العنصري في جنوب افريقيا في عناده وتحديه للمنظمة وللدول الأعضاء فيها ، انما يسانده تشجيع حكومة الولايات المتحدة التي تحاول تعطيل استقلال ناميبيا .

ما هو سبب هذه المقاومة العنيدة ؟ ما هي الأسباب والمصالح والاستراتيجيات التي تشكل الموقف المتعنت الذي يتخذه النظام العنصري ؟ ما هي القوى التي تمكّن هذا النظام من تحدي المنظمة وتجاهل الاتفاقات الدولية دونما عقاب ؟ ان ناميبيا اقليم شاسع ، ثري في موارده الطبيعية ، ويمتاز بموقع جغرافي استراتيجي . وهذا يفسر التاريخ الطويل من الاحتلال الاستعماري والقهر لشعب ناميبيا واقليمه ، الذي يعتبر واحدا من أكثر أقاليم القارة الافريقية ثراء .

وهناك عنصر آخر جعل ناميبيا قيمة للغاية في الاستراتيجية الامبريالية ، هو أن بها مصادر غنية لليورانيوم ، الذى تدير استخراجه واستهلاكه الشركات عبر الوطنية التي تستخدم مع جنوب افريقيا هذا اليورانيوم في تطوير الصناعة الذرية للاغراض العسكرية في جنوب افريقيا ، ووفقا لتقرير مجلس الامم المتحدة لناميبيا لعام ١٩٨٠ ، وصل انتاج اليورانيوم في ناميبيا الى خمسة الاف طن سنويا .

ومما يثير الاهتمام ان القيد الرئيسي على تطوير التعدين في ناميبيا هو عدم وجود المياه ففي هذا البلد الذى يعد سقوط المطر فيه قليلا وغير منتظم تعتبر المياه مكلفة ولا تتوفر بانتظام .

وعندما كانت انغولا لا تزال مستعمرة برتغالية وقعت جنوب افريقيا في ١٩٦٩ اتفاقية مع حكومة لشبونة لبناء محطات قوى كهرمائية في بعض الاماكن هناك .

وقد حاولت الحكومتان ان تأتيا بالاف من المستوطنين البرتغاليين والناميبيين البيض ومن جنوب افريقيا لهدف مزدوج ، هدف اقتصادى وسياسي . وكانت الفكرة هي ان وجود المستوطنين البيض في هذه الاراضي الشاسعة القليلة السكان . سوف يجعل من الصعب على الحركات الثورية في انغولا أن تقف في وجه السيطرة الاستعمارية البرتغالية ، وسوف يصعب أعمال سوابو الممثل الشرعي والوحيد للشعب الناميبي.

ما الذى يحاول ان يفعله النازيون الصنصريون في بريتوريا وحلفاؤهم في واشنطون ؟ انه الاطاحة بالعملية الثورية فى موزامبيق وانغولا وربط بلدان المنطقة بمصالحهم الاقتصادية . وكما نعرف ، فان هذا ليس جديدا ، بل هو خطة قديمة ولهذا الغرض فانهم يجندون عصابات (يونيتا) وما يسمى بالمقاومة الوطنية في موزامبيق ويقدمون لها المؤن والذخائر ، ويحاولون زعزعة الاستقرار في البلدان التقدمية في الجنوب الافريقي ، وسوف يستخدمون اية وسيلة لتحقيق ذلك .

ان التطوير النووى الكبير في جنوب افريقيا ، بدعم البلدان الرأسمالية في الغرب بما في ذلك الولايات المتحدة يشكل تهديدا خطيرا على البلدان الافريقية ولاسيما بلدان الجنوب الافريقي . وليس من قبيل المصادفة ، ان الجمعية العامة ، في

دورتها السابعة والثلاثين عند ما اشارت الى التسلح النووى الاسرائيلي في القرار ٨٢/٣٧ ، قد رجت من الأمين العام ان يتابع عن كثب بالتعاون مع منظمة الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية التعاون النووى والعسكرى بين اسرائيل وجنوب افريقيا.

ان العالم لا يزال يذكر المذابح البشعة التى اقترفها المجرمون التابعون لجنوب افريقيا في كاسينغا عام ١٩٨٠ وكانغامبا في ١٩٨٣ وفي جمهورية انغولا الشعبية وفي نياسونيا عام ١٩٧٦ ،وفي شيموليو ١٩٧٧ ،والعدوان الوحشي على ماتولا وعلى ما بوتو نفسها ، وهي عاصمة جمهورية موزامبيق الشعبية الشقيقة في عامي ١٩٨٢ و١٩٨٣ . ولا يزال العالم يذكر المذابح التي ارتكبت في ليسوتو عام ١٩٨٣ في عاصمة تلك المملكة الصغيرة الشقيقة ،وذلك بذريعة معاقبة المجاهدين التابعين للمؤتمر الوطني الافريقي . وفي الايام القليلة الماضية ، تكررت هذه الاعمال الخسيسة في ما بوتو . وهذه الاعمال تعبر بجلاء عن رأى نظام الفصل العنصرى السيئ السمعة في المسؤولية الدولية ، ذلك النظام الذى وضحت مخالبه الوحشية البدائية في البيان الذى القاه ممثله فى هذا المجلس يوم امس .

ان عملية استقلال ناميبيا وصلت الى حالة الجمود نتيجة لاصرار الادارة الامريكية ونظام جنوب افريقيا . ان رحلة السيد بيريز دى كوييار الامين العام الاخيرة الى جنوب افريقيا ، في اطار الولاية المسندة اليه في قرار مجلس الامن ٥٣٢ (١٩٨٣) وهي التشاور مع الاطراف ، قد اوضحت اصرار حكومة جنوب افريقيا على جعل بداية عملية استقلال ناميبيا مرتبطة بمسألة وجود القوات الكوبية في جمهورية انغولا الشعبية وبذلك تصر على مايسمى بالربط . ولكن ليست هذه الرابطة الوحيدة فان لديها رابطتين اخريين . هما انه ينبغي ان تتفاوض الحركة الشعبية لتحرير انغولا مع يونيتا وانه يتعين على دول خط المواجهة ان تتخلى عن دعم المؤتمر الوطني الافريقي وهذه تعقيدات وحجج واهية تنم عن جشع واندفاع لفرض النظام الجديد الذى ورد في كتاب هتلر " كفاحي ".

وفي اعوام ١٩٧٤ و١٩٧٣ و١٩٧٢ و١٩٧١ وحتى قبل ذلك لم توجد قوات كوبية امية في انغولا ،وكان الجيش البرتغالي الاستعمارى هو الذى يسيطر

على البلاد ،وكان صديقا حميما لنظام بريتوريا . فما الذى اعترض طريق انسحاب جنوب افريقيا من اقليم ناميبيا في ذلك الوقت ، ذلك الاقليم الذى كانت تحتله انذاك كما تحتله اليوم بصورة غير شرعية . ان هذا السؤال ينبغي طرحه على العنصريين في بريتوريا في اية مشاورات مقبلة .

ان كوبا ترفض رفضا قاطعا المحاولة الرامية الى الربط بين وجود قواتها في اراضي انغولا واستقلال ناميبيا . اننا ، مثل الاغلبية الساحقة من البلدان الممثلة في هذه المنظمة ، سوف نقول ان وجود القوات الكوبية فى انغولا يرجع الى اتفاقية سيادية بين بلدين مستقلين . وبموجب هذه الاتفاقية ، فان هذا امر لا يمكن التفاوض بشأنه مع طرف ثالث .

لقد حاولت الامبريالية الامريكية ، دون جدوى ،ان تصور هذا الموقف العادل والمبدئي - الذى يقوم على اساس القانون الدولي - باعتباره يشكل عائقا في سبيل استقلال ناميبيا . وهي بذلك تحاول اخفاء حقيقة ان العقبة الحقيقية في طريق استقلال ناميبيا ، وان التهديد الحقيقي للسلم الدولي يتمثلان في احتلال جنوب افريقيا لجزء من اراضي انغولا . وهذا انتهاك سافر وصفيق لمبدأ احترام السيادة الوطنية والسلامة الاقليمية والاستقلال لدولة مستقلة يعترف بها المجتمع الدولي بموجب القانون وبموجب ميثاق الامم المتحدة .

ان الاعلان الذى وقّعه في ٤ شباط/فبراير ١٩٨٢ ، وزيرا العلاقات الخارجية في جمهوريتي كوبا وأنغولا الشعبية نص في الفصل الأول على الدفاع عن مبدأ السيادة في الاتفاقات بين الجمهوريتين وذلك وفقا للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة . وينص هذا الاعلان بوضوح في مادته التاسعة على ما يلي :

" لو أدى الكفاح العنيد لسوابو ، الممثل الشرعي الوحيد لشعب ناميبيا ، ومطالب المجتمع الدولي الى تحقيق حل حقيقي لمشكلة ناميبيا يقوم على أساس الامتثال التام لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، ولو أدى هذا الى قيام حكومة مستقلة حقا والى الانسحاب الكامل لقوات الاحتلال التابعة لجنوب افريقيا الى الجانب الآخر من ريو أورانج ، مما يؤدى الى تقليل أخطار العدوان ضد أنغولا ، فان حكومتي أنغولا وكوبا ستنظران في البدء في تنفيذ برنامج لانسحاب القوات الكوبية وفقا لجدول زمني تتفق الحكومتان عليه " .

ليس هناك من لا يدرك أن قرارات الأمم المتحدة كان يمكن تنفيذها وان معاناة شعب ناميبيا كانت ستنتهي منذ وقت طويل لو لم تحصل جنوب افريقيا على التأييد السياسي والاقتصادى والعسكرى والدبلوماسي من جانب الدول الرأسمالية الأساسية وأولها وفي طليعتها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية التي تقوم شركاتها عبر الوطنية بدور كبير في استغلال ناميبيا . وما كان يمكن لجنوب افريقيا دون هذا التأييد أن تحافظ على حالة الحرب غير المعلنة ضد بلدان خط المواجهة وضد جمهورية أنغولا الشعبية . ولهذا السبب تتبع حكومة جنوب افريقيا سياسة الابادة والتدمير والتخريب الاقتصادى والقصف العشوائي للشعوب المحبة للسلام في جنوب أنغولا . ان القوات العنصرية لجنوب افريقيا تواصل احتلال أجزاء من الأراضي الأنغولية بأسلوب صفيق للغاية ، متحدية بصورة سافرة لاتفاقات ومناشدات الأمم المتحدة والرأى العام العالمي .

وفي عشرة شهور فقط من عام ١٩٨٣ قام نظام الفصل العنصرى الوحشي بـ ٣٢٣ انتهاكا للمجال الجوى لجمهورية أنغولا الشعبية وبسبع هجمات جوية على وحدات فابلا وبثلاث هجمات جوية على السكان المدنيين العزّل وبهجومين اجراميين على مخيمات اللاجئين التابعة لسوابو . وفي نفس هذه الفترة حدث اسقاط بالطائرات العمودية في اقليم

أنغولا كما حدث هجومان أرضيان . لقد ارتكب جيش جنوب افريقيا بطريقة مخزية العديد من هذه الأعمال الاجرامية من أراضي جمهورية أنغولا الشعبية المحتلة بطريقة غير شرعية .

ولم تكتف جنوب افريقيا بهذه الهجمات المباشرة ضد جمهورية أنغولا الشعبية بالتأييد الواضح والصلف من حكومة ريغان التي تواصل دعم الأنشطة الاجرامية لعصابات يونيتا المناهضة للثورة بل أن سياسة العنف هذه قد أدت أيضا ، كهدف استراتيجي لها ، الى تعطيل عملية استقلال ناميبيا بغية تقوية الأحزاب العميلة في ناميبيا حتى تقوّض موقف سوابو في الحكومة التي سيتم انشاؤها .

لقد دعمت هذه المناورات كلها بحملات تشويهية ضخمة تستهدف لفت الأنظار الى وجودنا العسكري في أنغولا ، ولقد صدرت بيانات عديدة عن متحدثين رسميين باسم وزارة الخارجية وباسم رئيس الوزراء في جنوب افريقيا ، تؤكد من جديد الموقف الذي تتبعه حكومة ريغان ، والذي يتمثل في تصوير حل النزاع في الاطار العام للمواجهة بين الشرق والغرب .

ان الموقف العنيد الذي تتخذه أمريكا والذي يحظى بتأييد كبير من جنوب افريقيا ، رفضته دول خط المواجهة عدة مرات كما رفضته سوابو . ولقد ظهر ذلك بوضوح في البيان الختامي لاجتماع لوساكا في أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ . لقد أوضح هذا البيان أن هناك اختلافات في وجهات النظر بشأن هذا الموضوع فيما بين أعضاء فريق الاتصال الغربي .

لقد تم الاعراب عن الرفض القاطع من جانب بلدان خط المواجهة بشكل لا لبس فيه في اجتماع لجنة التحرير في هراري في شباط/فبراير ١٩٨٣ وفي الزيارة التي قام بها السيد بيريز دي كوييار الأمين العام للأمم المتحدة ، ومن جانب البلدان الأخرى على خط المواجهة وغيرها من البلدان الافريقية . لقد أكدت بلدان افريقيا وبلدان أخرى من جديد موقفها الذي مؤداه أن حل مشكلة ناميبيا هو من اختصاص الأمم المتحدة وحدها .

كذلك فان مؤتمر القمة السابع لبلدان عدم الانحياز أكد من جديد وبشكل واضح ، وبتوافق الآراء الموقف الذي اتخذته البلدان الافريقية .

لقد وقعت أحداث أخرى في النصف الأول من هذا العام . فقد أكد ممثلو العديد من الحكومات والمنظمات التقدمية واللجان في جميع أنحاء العالم ، وفي مؤتمر التضامن مع بلدان خط المواجهة الذي انعقد في لشبونة في ٢٥ أيار/مايو والمؤتمر الدولي

لنصرة كفاح ناميبيا ، الذى انعقد في باريس في نيسان/ابريل ١٩٨٣ ، الموقف الذى اتخذته البلدان الافريقية التي تحظى بتأييد دولي واسع .

ان كوبا ، اذ تعرب عن قلقها العميق بسبب الموقف الذى نشأ في ناميبيا وفي بلدان خط المواجهة نتيجة للأعمال التي يقوم بها العنصريون في جنوب افريقيا ، تؤمن انه يجب على الأمم المتحدة أن تتحمل مسؤوليتها الكاملة عن منع حدوث كارثة في الجنوب الافريقي . يجب اجبار جنوب افريقيا على الانصياع للقانون الدولي . ولا يوجد بديل سوى فرض الجزاءات الملزمة الشاملة ، التي ينص عليها الفصل السابع من الميثاق .

اننا نضطلع بمسؤولياتنا بشكل جاد ، ونتمنى أن نمنع استمرار العملية التي نتج عنها الموت والمعاناة والبؤس . لقد أعلن جوسي مارتي مفجّرا استقلالنا " ان رؤية جريمة والسكوت عليها هما بمثابة اشتراك فيها " . يجب على مجلس الأمن ألا يكتفي بمواصلة النظر في سكون الى الجريمة التي ارتكبت ضد ناميبيا .

الرئيس : أشكر نائب وزير خارجية كوبا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجّهها اليّ .

نظرا لتأخر الوقت فاني أعتزم رفع الجلسة الآن . وستعقد الجلسة القادمة للمجلس لمواصلة النظر في بند جدول الأعمال صباح يوم الاثنين الموافق الرابع والعشرين من شهر تشرين الأول/اكتوبر في الساعة العاشرة والنصف صباحا .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠